رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ونائبه عيسى الكندري على المنصة اثناء مناقشة استجواب شعيب المويزري لوزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل (هاني الشمري)

### استمر حتى صباح أمس والوزير تعهّد بمتابعة كل ما طرح أثناء الجلسة

# استجواب المويزري لياسر أبل.. مناقشة دون طلب طرح ثقة

سامح عبدالحفيظ ـ سلطان العيدان
بدر السهيل

انتهى استجواب النائب شعيب المويزري لوزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل بدون طلب لطرح الثقة بالوزير وذلك بعد ان امتد الاستجواب حتى صباح امس الخميس. وكانت تفاصيل الاستجواب كالتالي:

● شعيب المويزري: أكن كل التقدير والاحترام للوزير ياسر أبل وجميع الوزراء وكذلك سمو رئيس مجلس الوزراء، وأنا أخاطب الشعب في هذا الاستجواب حتى يعرف كيف باعتهم الحكومة، بعدما تسببوا في الإضرار بآلاف الأسر الكويتية.

لم أستخدم حملات ومجاميع لتغيير الحقيقة، وتفاقمت القضية الاسكانية بسبب النهج الهادف الى الإضرار بالشعب الكويتي.

تضررت من الإسكان 20 سنة ومازلت أبني بيتي في مدينة جابر الأحمد، ومرتبي أعلى من كثير من الكويتيين ومع ذلك تأثرت وتأثرت أسرتي. ولكي أدافع عن حقوق أبنائي لا بد أن أدافع عن حقوق الشعب الكويتي.

هذه أمانة ونحن مسؤولون عنها، وبعد مخاطبة الشعب أخاطب النواب إذا رأوا الحقيقة والواقع المر فاتركهم لضمائرهم!

الأخ الوزير أنت تمثل السلطة في تنفيذ مخططها لحرمان الناس من الحصول على حقوقها، لأنك المسؤول الأول في الإسكان وأنت من يتحمل المسؤولية، وردودك أمام الشعب تظهر من منا على حق ومن منا على خطأ.

وبعد أن تشاهدوا هذه المأساة التي مرت على الشعب الكويتي تقرروا وساعرض بعض الحقائق التي تثبت تعمد السلطة في خلق هذه الأزمة وهي مستمرة في إعدام حقوق المواطنين.

تركت الوزارة وتم تسليم 107 آلاف أرض للتعجيل لحل هذه الأزمة.

كفى كذبا على المواطن الكويتي وأتمنى أن تدققوا في كل شيء سوف أعرضه ولكل شخص الحرية في القناعة من عدمها سأعرض تصريحاتي بعدما خرجت من الوزارة.

لا يهمني المنصب ولا الجاه ولكن يهمني ألا أعيش بوجهين، لا يمكن أن أعيش متناقضا مع نفسي.

في شهر 7 وبعد تقديمي للاستقالة بعدما بدأ الضرب عليّ من كل مكان من الذين يتضررون من حل أزمة الشعب الكويتي.

في 9/7/2012 صرح مدير التوزيع بعد خروجي ابراهيم القناعي وأوضح أنه قبل أن يترك الوزير المويزري تم توفير 107 آلاف قطعة أرض و52,625 وحدة سكنية بمساحة 600 متر لكل قسيمة في شمال الصبية، و18 ألفا بمساحة 400 جنوب غرب مدينة سعد العبدالله.

لا يمكن أن أضلل الواقع بتغريدة أو بتصريح تلفزيوني، وتتعدوا على حقوق المواطن ويدفع الشعب الثمن، وأقول لكل كويتي ممن يجاملون السلطة اضحك اليوم وباكر عيالك تعيش في مستنقع، تمتع بالتسهيلات التي تقدم لك مقابل الكذب وتزييف الحقائق، أتكلم الآن على الوزير بصفته وليس بشخصه، وأؤكد بالدليل القاطع أن الوزير ينفذ خطة السلطة التي تريد حرمان كل كويتي من حق الرعاية السكنية وبالدليل الرسمي.

ـ مشروع المطلاع وفرّ 21 ألف وحدة سكنية والخيران 35,130 وحدة سكنية وجنوب سعد العبدالله 40 ألف وحدة سكنية، ولو تم الالتزام بالتنفيذ كانت الأزمة انتهت ولا خفنا على مستقبل الأجيال، ومن يقول غير ذلك فإما أن يكون جاهلا أو متنفعا.

وفي تصريح للوزير عن جنوب سعد العبدالله كانت 30 ألفا وأصبحت 20 ألفا لماذا قللوا المساحات في بعض المشاريع؟! ومنطقة غرب عبدالله المبارك كانت 7400 وحدة سكنية جعلوها 5201 وحدة سكنية يعني أبعدوا 2199 أسرة كويتية.

ـ مشروع الوفرة القائم كان 2686 وحدة بمساحة 600، صارت 2426 وحدة، وجنوب سعد العبدالله كانت 40 ألفا صارت 30 وشمال المطلاع كانت 35 ألف وحدة سكنية ألغوها وإجمالي الأراضي المفترض وجودها 155 ألفا و86 وحدة يعني تغطي الحاجة المالية بزيادة أكثر من 50 ألفا ويعني 9 سنوات لا نحتاج الى أراض وأصبحت 65 ألفا و69 وحدة سكنية، وإلى يناير 2017 الإجمالي 103 آلاف وحدة سكنية ومعدل التوزيع يقول 12 ألف وحدة سكنية سنويا بقي أصحاب طلبات 2016 سيحصلون على طلباتهم في عام 2025، وفي عام 2025 سيحصلون عليها في 2030 هذا من المفترض.

وأؤكد أن الحكومة لن تعطيكم أي وحدة سكنية وهذه الاحصائيات رسمية ومستندات رسمية ويعلم عنها الوزير ويتحمل المسؤولية في ذلك.

غدا مشرق للمتنفعين وألم وقهر وقلق وحرمان للمستحقين.

المفترض أن تحل القضية في عام 2035 والواقع انه لن يحصل أي كويتي على أي وحدة سكنية وهذا مخططهم.

المحور الأول:

الوزير يقول إنه سيتم تعويض أصحاب المنازل المتضررة وتتحمل المسؤولية كاملة في 4452 منزلا وتضرر منها 600 منزل فقط.

وعرض الوزيري فيديو يظهر عددا كبيرا من البيوت التي ظهرت فيها عيوب في الإنشاء والتشطيب بمنطقة شمال غرب الصليبخات بعد انتظار من 20 الى 24 سنة.

● شعيب المويزري: هذا الفيلم دليل على مأساة بحق، بيوت لم يسكنوها خائفين تقع على رأسها، والوزير حابى الشركات ولن أعرض أسماء الشركات احتراما لسمعتها.

وهي شركات مقاولي الباطن المعتمدين المتعاقدة مع مؤسسة الرعاية السكنية ومن هو مقاول الباطن الذي تلاعب بمشروع جنوب غرب الصليبخات واتفق مع شركة أجنبية، وقال لهم أنا مدير المشروع ومع هذا المقاول الذي ادعى انه مدير المشروع ادعى انه المدير الرئيسي ومقاول الباطن الآخر خاطب الشركة بالدفعات وقام المتضرر باللجوء الى الرعاية السكنية وردت بخطاب رسمي بأنها لم تسند اي عمل لهذه الشركة التي ادعت انها مديرة المشروع.

وعرض العقد الذي ادعى فيه انه مدير المشروع، وعرض رد المؤسسة وخطاب الشركة المنفذة للمؤسسة وتقول فيه ان العقد يعهد لشركة إنشاءات ولم تقم المؤسسة بإسناد العقد الى إحدى الشركات.

وقالت المؤسسة في ردها ايضا «انه لم تعتمد المؤسسة الشركة تحت اي مسمى وتنعدم اي صلة للمؤسسة بهذه الشركة».

وأفاد المقاول الرئيسي بأنه غير مرتبط بهذه الشركة.

وبالرغم من كل ذلك كيف استلمت المؤسسة هذه البيوت بدون ان تكون مطابقة لكل المواصفات الفنية المتعلقة بأي حق؟

وعرض فيديو لمنطقة صباح الأحمد السكنية بها مدرسة وبيت وسقف المدرسة انهار وسقف البيت انهار والمهندس يقول ان الذي سقط هو «قشرة» فقط.

ويبين الفيديو ان الإصلاح والصيانة تكلفها المواطنون.

هناك قانون 47 لسنة 1993 وقانون 50 لسنة 2010 بتعديل قانون 1993 والخاص بإنشاء شركات مساهمة كويتية لإنشاء مدينة المطلاع.

الوزير يقول ان هذا القانون ملغى، فأنا سأقول لماذا ألغوا هذا القانون.

هذا القانون ملغى فلماذا مازال موجودا على موقع المؤسسة؟!

سوف أقول لكم لماذا! لحرمان المواطن من حقه في الرعاية السكنية.

هذا القانون الملغى وكان يتكون من مواد من ضمنها إنشاء شركات مساهمة يمتلك فيها المواطنون 50٪ و40٪ للقطاع الخاص و10٪ للحكومة ويلزم المؤسسة بتوفير أعداد معينة تتوافق مع احتياجات المواطنين وكانت مقدرة بـ 200 الف وحدة سكنية خلال 3 سنوات وغيروه بقانون آخر يلزمها بـ 80 ألف وحدة سكنية، وبعد إقرار القانون 2010/50 عدلوه لإخفاء الحقيقة عن الشعب.

والسلطة التنفيذية تعمد حرمان الشعب الكويتي من حقه في الرعاية السكنية والوزير مسؤول عن ذلك وأصبح أداة لذلك.

والقانون 2014/113 ليس موجودا على الإنترنت والتعديل 2012/27 الهدف الأول منه ان تسلم الاراضي للقطاع الخاص ويتم بيعها بمعرفة الشركة لمستحقي الرعاية السكنية ويحسبون على المواطن ثمن الأرض ونفقات الإنشاء والبنية الأساسية، بالإضافة الى هامش ربح تحدده المؤسسة.

وتقوم المؤسسة بالتدريج وبالخفاء بتسليم هذه الأراضي التي تملكها الحكومة والمحسوبة من مقدرات البلد الى شركات القطاع الخاص وتتخلى الحكومة ممثلة في وزيرها عن أداء واجباتها، هم لا يريدون احدا يكتشفهم فغيروا القانون من 2014 ولم يتم نشره لأنه مخفي على المواطنين حتى لا يعرفوا ان الحكومة قامت ببيعه ممثلة بوزير الإسكان.

هم يحاولون إخفاء هذا القانون، قانون 50 كان لمشاركتهم في الحقوق ولكنهم غيروه بالمادة 27 مكررا ووضعوه «تكلف الشركات الخاصة بتنفيذ المدن الإسكانية».

وهي ليست اي شركات بل «شركات القطاع الخاص ذات النشاط المالي والإسكاني والعقاري»، وبذلك رموا حق المواطن، وتركوا قانون إنشاء الشركات المساهمة وذهبوا للقطاع الخاص.

ووصلنا الآن للقانون 2014/113 وغيروا المسمى من العقاري والمالي والإسكاني الى «ذات النشاط العقاري والاستثماري».

والقانون الاخير لم ينشر بأي مكان ومادته الـ 27 مكررا «يجوز للمؤسسة تسليم الاراضي بمساحات خالية من العوائق الى شركات القطاع الخاص ذات النشاط العقاري والاستثماري وفقا للشروط لتنفيذ وحدات سكنية لا تقل عن 400م2 وبيعها بمعرفة الشركة لمستحقي الرعاية السكنية بأسعار تشمل التكلفة الفعلية وما يخصها من ثمن الأرض والبنية الأساسية وهامش الربح».

والمواطن يدفع بناء على ذلك 50 ألف دينار كويتي وثمن الأرض بمعنى انه يدفع 200 ألف دينار للحصول على حقه.

ويوزعون 12 ألف وحدة سكنية توزيعا وهميا على الورق وهذا الكلام موثق في أهم جهة رقابية وهي ديوان المحاسبة.

هم قاموا بالتخطيط لإعطاء التجار، هناك بعض التجار الشرفاء الذين ساندوا السلطة وبنوا، ولكن نتكلم عن بعض التجار فالدولة ليس ذلك فقط، بل تعطي الشركات والتجار أموالا وتحوّل الأراضي الى التجار والمؤسسة تمولها أيضا، وهذا ليس كلامي بل كلام جميع الجهات وذلك وفق القانون الذي أخفوه من المواقع الرسمية.

هم يحولون أملاك الدولة الى بعض الأشخاص، والمادة 7 من القانون المخفي للمؤسسة القيام بتمويل الشركات المملوكة لها وكذلك الشركات المشاركة في الاكتتاب العام لتنفيذ المشروعات الإسكانية. وهو يعني تحويل ونقل ملكية الأراضي الى بعض الاقطاعيين.

وعرض المويزري فيديو يقول فيه الوزير «أن هناك دراسات اقتصادية» وهذا هدف والشركة الكورية تبحث عن شركات مقاولة في دولة الكويت.

المحور الثالث:

لماذا تم تغيير المنطقة من شمال المطلاع الى جنوب المطلاع لأن الفرق بينهم 45 ألف سكنية جنوب المطلاع أقل بـ 45 ألف وحدة سكنية ودفعوا 5 ملايين دينار للدراسات وبعدما دفعوا ورسموا المخطط وكملوا الدراسات و89 ألف وحدة سكنية هي الفارق بين الوحدات السكنية على الورق وبين ما تم تنفيذه.

وعندما صمموا شمال المطلاع يقول وليد الجاسم ان المدينة تعد نموذجا للمدن السكنية، يعني مخططاتها جاهزة وهذا الكلام في شهر فبراير 2014، وبعدها ألغوا المشروع وأخذوا مخطط المشروع وتم إسقاطه على المخطط في جنوب المطلاع ووضعوه من دون دراسات أو أي شيء.. وهذا ليس كلامي هذا كلام ديوان المحاسبة.

لماذا تلغون قانون يوفر على الناس؟! لأنهم ينفذون تحويل أملاك الشعب لمجموعة من الاقطاعيين.

وقامت المؤسسة بتوزيع قسائم على المواطنين وفق مخططات غير نهائية وغير معتمدة من قبل الاستشاري الخاصة بالضواحي.

مشروع بالكامل به 75 ألف وحدة إسكانية تم إلغاؤه لكي يوفروا للإقطاعيين.

وأنا أسأل الوزير ما عقوبة الشركة المنفذة لمشروع صباح الأحمد؟

● وزير الإسكان ياسر أبل: لا أنازع أي نائب حقه الدستوري في المساءلة بشرط الالتزام بالقواعد الدستورية.

ومن اللحظة الأولى لقبولي بهذه المسؤولية حرصت على ألا أكون في أي شبهة، لذلك أقسمت على أن أكون مخلصا للوطن والأمير.

وحريص على الثقة الأسمى من الشعب الكويتي الكريم ولا أقل حرصا من النواب على الشعب وأبوابي مفتوحة للناس، ودواوين أخواني المواطنين في مشاريعنا كانت أبوابها مفتوحة لي وأعلم كما تعلمون أن القضية الإسكانية هاجس كل رب أسرة وبيت العمر حلم كل مواطن وأسعى منذ اليوم الأول لأن أجد الحلول لهذه القضية.

هذا الاستجواب أتى من وزير كان وزيرا للإسكان ويعلم حجم التحديات الفنية والمالية والبشرية وأن المؤسسة تشرف على مدن ضخمة جار العمل على إنشائها وحجم العمل يساوي 18 ضعفا لمنطقة خيطان، ويعلم حجم العمل الذي يقوم به اخوانه في مؤسسة الرعاية السكنية وبنك الائتمان.

وعندما رأيت استجوابه ضعت بين ما يعلمه وبين ما يجهله.

ولا عجب أن يقع المستجوب في هذا الخطأ، وسأرد على استجوابه بكل ثقة وكل شفافية التزاما بالدستور، وأدرك أن ارتفاع الصوت لا يعني قوة الحجة.

سأفند الاستجواب كلمة كلمة وحرفا حرفا وسأترك الحكم للشعب من خلال ممثليه، وكلي ثقة بإلمامكم بتفاصيل القضية الإسكانية وعملنا غير كامل، ولو رأيت حجم مشاريعنا سوف تدرك أن الخطأ وارد وتحاسبوني إذا لم أتخذ الاجراءات الرادعة وحق البلد علينا أكبر ويشهد الله أني عملت بكل طاقتي وبما يرضي الله والضمير.

يتهمني زميلي شعيب بأنني أحابي الشركات وساعرض عليكم عقوبات في حق شركات وكنت حاسما في اتخاذها، وعرض قرارا باستبعاد شركات لأنها أخرت 12٪ من مشاريع المؤسسة.

ويتهمني أنني صرفت قروضا للمواطنين لكي أحمي الشركات، وقروض الترميم هي حاجة للمواطن وليست خدمة للمواطن، وهذا كان طلبا شعبيا وكان يصرف بعد 8 سنوات من تسلم المنزل وتجاوبنا مع المواطنين وأعطيناهم فهل ذنبي أنني شعرت بمعاناة المواطنين، 485 مواطنا صار لهم اكثر من 15 سنة ناطرين بيت، هل هذا ذنبي أن بابي كان مفتوحا لهم؟! فما علاقة ذلك بالمقاول؟!

يتهمني بحماية الشركة الرئيسية للمشروع، ومع أول شكوى كنت في موقع الحدث ويشهد الله انني تألمت وشكلت لجنة محايدة من جامعة الكويت والبلدية وجمعية المهندسين برئاسة معهد الأبحاث برئاسة د.سالم فلاح الحجرف، وفي أول اجتماع بيني وبينه قال لي: «أنا لم أجامل» قلت له: «كفو» وقلت له: «ما عليك لا من المؤسسة ولا من الشركات».

مسؤوليتي ان المواطنين يسكنون آمنين في البيوت، وبدأت اللجنة عملها ونزلت الميدان، ورأت حجم المشاريع 4452 بيتا، ونزلت إعلانات في الصحف 6 إعلانات ووضعوا فيها نموذج الشكوى، ووضعوا صندوقين أولهما في الفرع الرئيسي لمعهد الأبحاث وتلقت اللجنة 111 شكوى ذهبوا الى بيت بيت واجتمعوا مع كل المواطنين أصحاب المنازل وتبين لهم عدم وجود مشاكل إنشائية في المشاريع الثلاثة بل انحصرت المشاكل في التشطيبات والأعمال الصحية والكهرباء.

وكل التوصيات التي قدمتها اللجنة فعلتها وتمت إزالة

راكان النصف

علي الدقباسي

عبدالله فهاد

## المويزري: القضية الإسكانية تفاقمت بسبب النهج الهادف إلى الإضرار بالشعب الكويتي

## بعد تقديم استقالتي صرح مدير التوزيع بأننا قمنا بتوفير 107 آلاف قطعة أرض

## لو تم الالتزام بتوزيع مشاريع المطلاع والخيران وجنوب سعد العبدالله لانتهت الأزمة

## لماذا قللت الحكومة المساحات في بعض المشاريع؟

## بيوت شمال غرب الصليبخات تضررت بعد انتظار الأهالي لمدة تفوق الـ 20 عاماً

## فهاد: القضية الإسكانية آخر اهتمامات الدولة ومن المخجل أن نرى العيوب الإنشائية في البيوت الجديدة

### ولي العهد: نسأل الله أن يمدكم بعونه وقوته للنهوض بما تحملونه من أعباء

## الأمير مهنئا المبارك: التعاون البناء بين السلطتين لخدمة الوطن والإسهام في رقيه وازدهاره

بعث صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة إلى أخيه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة نجاح الممارسة الديموقراطية الراقية في أداة الاستجواب وبما تميز به أداء سموه من كفاءة رفيعة خلال ردوده الوافية على محاور الاستجوابين المقدمين لسموه واللذين تمت مناقشتهما خلال جلسة مجلس الأمة المنعقدة يوم أمس الأول الأربعاء الموافق العاشر من شهر مايو الجاري.

كما أشاد سموه بالمشاركة المتميزة للوزراء خلال هذه الجلسة وبما أظهره أعضاء مجلس الأمة من رقي ومسؤولية وممارسة برلمانية سليمة ضمن إطار حقهم الدستوري. سائلا سموه المولى تعالى أن يوفق الجميع لتحقيق التعاون البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبما يخدم الوطن العزيز والإسهام في رقيه وازدهاره.

كما بعث صاحب السمو ببرقية إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل، عبر فيها سموه عن إشادته بما تميز به أداؤه من كفاءة رفيعة خلال ردوده على محاور الاستجواب المقدم له وبالممارسة الديموقراطية الراقية من قبل أعضاء مجلس الأمة أثناء مناقشته خلال جلسة مجلس الأمة المنعقدة يوم أمس الأول الأربعاء، سائلا سموه المولى تعالى أن يوفق الجميع ويسدد الخطى لخدمة الوطن العزيز ورفع رايته.

#### ولي العهد يهنئ

من جهته، بعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تهنئة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، وذلك بمناسبة تأكيد ثقة أعضاء مجلس الأمة لسموه رئيسا لمجلس الوزراء وفقا لما يقضي دستور البلاد هذا نصها: سمو الأخ الكريم الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، حفظه الله رئيس مجلس الوزراء.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدنا أن نزجي إلى سموكم أسمى آيات التهاني وأعز التبريكات بالثقة الغالية التي أكدها مجلس الأمة الموقر وفقا لما يقضي دستور البلاد. وإذ نجدد خالص التهاني لسموكم فإننا نسأل الله أن يوفقكم ويسدد خطاكم على طريق الحق والخير والإصلاح وأن يمدكم سبحانه بعونه وقوته في سبيل النهوض بما تحملونه على كاهلكم من أعباء جسام من أجل تحقيق نهضة تنموية شاملة تعود بالخير والنماء والرفاه على كويتنا الغالية وأهلها الأوفياء بلوغا لما يصبو إليه صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، ذخرا للبلاد وقائدا للعمل الإنساني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. كما بعث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ببرقية تهنئة الى وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل، وذلك بمناسبة تأكيد ثقة اعضاء مجلس الامة له، مشيدا سموه بما تميز به أداؤه من كفاءة رفيعة خلال ردوده على محاور الاستجواب المقدم له أثناء مناقشته خلال جلسة مجلس الأمة اول من أمس، متمنيا له سموه كل التوفيق والسداد لخدمة الوطن الغالي ورفع رايته تحت ظل القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ذخرا للبلاد وقائدا للعمل الانساني.

#### الخالد: نعتز بمضي مسيرة العمل الديموقراطي في الكويت في اتجاهها الصحيح

وفي الإطار ذاته، أكد محافظ الأحمدي الشيخ فواز الخالد الاعتزاز بمضي مسيرة العمل الديموقراطي في الكويت في اتجاهها الصحيح، الأمر الذي يعزز الصورة النمطية المضيئة للتجربة الديموقراطية في البلاد محليا وعالميا. وتوجه الخالد بالتهنئة إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بمناسبة تجديد الثقة إثر الاستجوابين المقدمين من قبل عدد من أعضاء مجلس الأمة أمس الأول، مثمنا الأداء الحكومي والنيابي على امتداد الاستجوابين، معربا عن التطلع إلى المزيد من الممارسة الديموقراطية البناءة التي تعود بالخير على الوطن والمواطنين والتعاون المشترك المثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والعمل بروح الفريق الواحد خاصة في ظل التحديات والتحولات الإقليمية والعالمية البالغة التي تقتضي وحدة الصف وتغليب المصلحة العامة والنأي عن التشرذم والخلاف والعمل دون كلل لأجل إعلاء مكانة الوطن، داعيا المولى العلي القدير بالتوفيق للجميع كل في موقعهم لخدمة الكويت العزيزة وتحقيق المزيد من استقرارها ورفعتها في ظل قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الأمين.